سند الرهن كآلية لتسيير خطر السعر في الأسواق الزراعية

أ. فاطمة الزهراء طاهري

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

جامعة بسكرة

proff2005as@yahoo.fr

ملخص

إذا كانت أغلب النشاطات الاقتصادية معرضة لمصادر متعددة من التهديدات، فإن القطاع الزراعي يتميز عنها بتعرض مفرط لهذه التهديدات خاصة الكوارث المناخية والتغيرات الشديدة للأسعار في السوق، هذه المخاطر تسبب تباين كبير في النتائج سواء من الناحية الكمية أو النوعية، مما يؤدي إلى تقلص المردود بشكل كبير. ومن أجل جعل دخل المزارعين أكثر استقرار يجب عليهم والمجتمع ككل التدخل بوضع وسائل عمومية وخاصة لتسيير المخاطر الزراعية.

سند الرهن هو أحد وسائل تسيير المخاطر وذلك من خلال تحقيق هدفين: عدم الاضطرار إلى بيع المحصول في الفترة التي تكون فيها الأسعار منخفضة، كما يمكن المزارعين من الحصول على قروض لتغطية احتياجاتهم. كما ان سند الرهن يمكن المزارعين من الاستفادة من المخازن الجيدة وكذا الوصول إلى السوق بشكل أفضل، ومن جهة اخرى ومن خلال معايير النوعية، وتكتل المزارعين يمكن سند الرهن من تعزيز القدرة التفاوضية للمزارعين.

الكلمات المفتاحية: تسيير المخاطر الزراعية، خطر السعر، سند الرهن.

Résumer

Si l'ensemble des activités économiques sont soumises à diverses sources d'aléas, l'agriculture représente un secteur particulier. Elle est soumise à de nombreux risques, en particulier les aléas climatiques et la volatilité des prix sur les marchés. Ces risques engendrent une variabilité relativement forte des résultats, tant en termes quantitatifs que qualitatifs. Afin de stabiliser leurs revenus, les agriculteurs et la société dans son ensemble sont amenés à mettre en place des outils publics ou privés de gestion des risques agricoles. Le warrantage ou crédit stockage est un moyen de gestion des risque aide les agriculteurs de mieux valoriser leurs produits et une sécurisation du financement.

Les systèmes de warrantage ont deux objectifs principaux : éviter aux petits producteurs de vendre juste après la soudure, lorsque les prix sont au plus bas de l'année (théoriquement), et donner aux producteurs la possibilité d'accéder à un crédit. Ainsi, le warrantage facilite l'accès des petits producteurs à des lieux de stockage de qualité et aux marchés. En améliorant la qualité du grain vendu et en facilitant les ventes groupées, le pouvoir de négociation des producteurs s'en trouve renforcé.

Mots clés: Gestion de risques agricoles, Risque prix, Le warrantage.

مقدمة

النشاط الزراعي وكغيره من النشاطات الاقتصادية عرضة للمخاطر، غير أن اعتماده على الظروف الطبيعية وهي عامل لا يمكن التحكم به يجعله أكثر عرضة للمخاطر من غيره من القطاعات ومن جهة أخرى تتميز الأسواق الزراعية بتقلبات شديدة في الأسعار، هذه الصفة تعزز ضرورة الاهتمام بتسيير المخاطر من خلال أهم الوسائل لمواجهتها، بعبارة اخرى وحسب Le Groupe Inter-gouvernemental d'Experts sur l'évolution du Climat (GIEC) فإن الزراعة من أكثر القطاعات المهددة بالتغيرات المناخية. من جهة اخرى تغير أسعار المدخلات والمنتجات الزراعية يجعل المزارعين يتحصلون على مداخيل عشوائية. ونظرا لأهمية القطاع الزراعي وتأثيره المباشر على الأمن الغذائي فإن تسيير المخاطر الزراعية يعد ضرورة حتمية تتحمل مسؤوليته كل الأطراف المعنية إنطلاقا من المزارعين ووصولا إلى السلطات العمومية.

فالخطر في القطاع الزراعي لا يعني المزارعين فحسب، بل يهم المجتمع ككل، فالنفور من الخطر يعتبر نوع من الصدام، يمنع التخصيص الفعال للموارد الزراعية، فقد يؤدي على سبيل المثال إلى عدم تبني المزارعين للتكنولوجيات الحديثة بسبب نفورهم من الخطر، وهذا يعني أن الناتج الزراعي والكفاءة ستكون أقل مما لو أن هناك خطر أقل، وهذا بدوره يؤدي إلى كون أسعار المنتجات الزراعية تميل إلى الارتفاع، وهذا يعني أن المستهلكين يدفعون أكثر.

أهمية الخطر في المجال الزراعي بالإضافة إلى عوامل أخرى جعلت المداخيل في هذا القطاع أقل منها في القطاعات الاقتصادية الأخرى مما قد يدفع

المزارعين في الكثير من الحالات إلى التخـــلي عـــن النشاط الزراعي، ونظرا للأهمية الاقتصادية لهذا القطاع تلجأ العديد من الحكومـــات إلى تخصيـــص المزيد من الموارد لدعمه وبصفة خاصة لتسيير المخاطر الزراعية.

مشكلة البحث

تتنوع المخاطر الزراعية وتتعدد، فمنها ما يعتبر خاص، أي يصيب مزرعة واحدة مثل الحريق أو السرقة، ومنها ما يصيب منطقة أو دولة أو حتى عدد من الدول مثل الفيضانات والجفاف. وبتعدد المخاطر تتعدد استراتيجيات ووسائل تسيير المخاطر.

في هذه الورقة البحثية سنتناول بالدراسة أحد وسائل تسيير المخاطر الزراعية: وهو سند الرهن Le Warrantage والذي يستعمل بشكل كبير في الدول النامية، ويهدف أساسا إلى معالجة خطر تراجع أسعار المنتجات الزراعية في نهاية الموسم (عند الحصاد أو الجني) والتي تؤثر بشكل مباشر على دخل المزارع، من خلال الاجابة على الاشكالية التالية: كيف يساهم سند الرهن في تسيير مخاطر السعر في الأسواق الزراعية؟

أهمية البحث

يكتسي القطاع الزراعي أهمية بالغة خاصة في الدول النامية وذلك لتأثيره المباشر على الأمن الغذائي، ونظرا لطبيعته المتميزة بكونه يتم في محيط مفتوح وبالتعامل مع كائنات حية مما يجعله عرضة لمخاطر مناخية (ارتفاع درجات الحرارة) ومخاطر صحية (أمراض تصيب الحيوانات)، من جهة أخرى نجد مخاطر

السعر نظرا إلى الخصائص المميزة لأسواقه والتي تتميز بطلب ثابت نسبيا عبر الزمن، يضاف إليها فتح الأسواق والمنافسة الخارجية.

إن تسييـــــر المخاطر الزراعية ذو أهمية بالغة فالاهتمام بهذا الجانب يمكنه من توفير الكثير من الجهد والموارد المالية التي تنفق لدى وقوع الخطر من خلال اقتراح جملة من الإجراءات القبلية والبعدية، ويجعله يشعر بنوع من الأمان وبالتالي يتمكن من الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، وهذا يؤدي إلى زيادة الإنتاج والوصول إلى التمكن من التصدير في مرحلة لاحقة و ليس فقط إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي.

وأحد وسائل تسيير المخاطر المستخدمة بشكل كبير في عدد من الدول هو سند الرهن والذي يركز بشكل أساسي على تسيير مخاطر السعر التي تؤثر بشكل مباشر على دخل المزارع، الذي قد يترك النشاط الزراعي نهائيا بسبب ذلك.

أهداف البحث

- توضيح بعض المفاهيم المتعلقة بالخطر وتسيير المخاطر، بعرض أدبيات تتعلق بالموضوع.
- تشخيص مختلف المخاطر التي تهدد النشاط الزراعي.
- تسليط الضوء على مختلف طرق تسيير المخاطر الزراعية المستخدمة في الدول الرائدة في هذا المجال.
- دراسة سند الرهن باعتباره وسيلة لتسيير خطر السعر، وتحديد أهميته.

منهج البحث

يتم تبني المنهج الوصفي بصفة أساسية في هذه الدراسة، الذي يهدف إلى شرح الواقع ومحاولة الوقوف على الحقائق الضمنية والقوانين التي تحكم مختلف الظواهر بطريقة منهجية تركز بصورة أساسية على حيادية التحليل والتزام الموضوعية قدر الامكان.

سنتناول بداية مفاهيم أساسية حول الخطر ، ومصادر المخاطر الزراعية، ومن ثم تسيير المخاطر الزراعية، كما سنتطرق إلى أهم استراتيجيات تسيير المخاطر وفي الأخير سنركز على استخدام الرهن في تسيير مخاطر السعر في الأسواق الزراعية.

1- مفاهيم أساسية حول الخطر وتسيير المخاطر الزراعية

2- استراتيجات ووسائل تسيير المخاطر الزراعية

3- سند الرهن كوسيلة لتسيير مخاطر السعر في الأسواق الزراعية

4- مفاهيم أساسية حول الخطر وتسيير المخاطر الزراعية

هناك العديد من التعاريف المتعددة للخطر حسب الطرف الذي يستخدم المصطلح ولأي غرض يستخدمه، وبالتالي فإننا سنركز على تعاريف تتناسب مع المجال الذي نتناوله بالدراسة.

يعرف الخطر عادة على أنه: نتيجة سيئة لحادث عشوائي. كما يمكن أن يعرف على أنه تشكيلة من احتمال وقوع حادث مؤذ والخسارة التي يسببها هذا الحادث.

ويعرف الخطر أيضا على أنه وضعية غير مرغوب بها ناجمة عن حادث أو عدد من الحوادث يكون وقوعها غير مؤكد[1].

كما يعرفه Schumpeter على أنه مجموعة حوادث تؤدي في حالة وقوعها إلى اضطراب في تحقيق أهداف المؤسسة وتهدد بقاءها واستقلاليتها[2].

يمكننا أيضا أن نستنتج من خلال هذه التعاريف ما يلي:

– الخطر يتميز باحتمال وقوع يتراوح بين الصفر والواحد، إذ أنه ليس مستحيل الوقوع لكنه أيضا غير مؤكد.

– نتائج وقوع الخطر تمثل مدى خطورته.

– يتحدد الخطر من خلال بعديه: احتماله ونتائجه، وجداؤهما يمثل شدة الخطر.

إن تسيير المؤسسة أصبح أكثر فأكثر تسييرا للمخاطر، ليس في إطار التقنية الكلاسيكية المنحصرة في تقليص المخاطر، منفصل كل منها عن الآخر، ولكن في إطار كلي متكامل ومدمج في التسيير اليومي والمستقبلي للمؤسسة، ومن هذا المنطلق لا يمكن تكليف أي جهة أخرى خارج المؤسسة بتسيير المخاطر.

يعرف Jean-Paul Louisot تسيير المخاطر على أنه: عملية مدونة من قرارات متخذة وتطبيق لوسائل تمكن من تقليص أثر الإختلالات الداخلية والخارجية التي تضغط علـــى كل المنظمات، عملية اتخاذ القرارات تتضمن ثلاث مراحل:

---

[1]- www.anaes.fr, Janvier 2003.

[2]- Adrien Bénard et Anne-Lise Fontan, **La gestion des risques dans l'entreprise**, Edition Eyrolles, Paris, 1994, P.16.

تحليل، معالجة، ومراجعة. التنفيذ يكون على أساس أن مسيـــــــــــر المخاطـــر مضطلـــــع بالمكونـــات الأربعة لأي وظيفـــة إدارية: تخطيط، تنظيم تحفيز، ومراقبة[1].

من خلال التعاريف السابقة نستنتج ما يلي:

– تسيير المخاطر ليس خطوة تتخذ من حين لآخر لمواجهة بعض المخاطر، وإنما هو مدخل متكامل ومستمر مرافق لكل نشاطات المؤسسة اليومية.

– تسيير المخاطر يدمج بعد عشوائي للتسيير، فمجموع العوامل التي تحقق نتائج المؤسسة–مـــوارد داخلية أو خارجيـــة– لم تعـــد ثابتـــة أو أكيدة، وإنما أصبحت عوامل عشوائية.

– تسيير المخاطر هو بداية معرفتها وتقليصها: لا يمكن أن نهمل أننا نعيش في مجتمع يرفض المخاطر، بالتالي يبحث مباشرة عن (مسؤول–يدفع)، والمسير يظهر في أول القائمـــة ومـــؤسسته كذلك، فقد أصبحت هذه الأخيرة أكثر فأكثر مسؤولة أمام المجتمع والقانون عن الأضرار الناتجة عن نشاطها حتى في غياب كل الأخطاء.

– يظهر تسيير المخـــاطر عـــادة تحـــت صفتـــه الدفاعية وهـــي تقليص المخاطر، وننسى بأن تقليص المخاطر يـــــــــزيـــد مـــن وفرة الموارد المالية والمعنوية، وبالتالي توظيفها لحساب الإستغلال فـــي المؤسســـة.

– يتـــم تسييـــــــــر المخـــاطر من خلال منهجية معينة تتكون من ثلاث مراحل: تشخيـــص تقليص، تمويل.

---

[1]- Sophie Gaultier-Gaillard et Jean-Paul Louisot, **Diagnostic des risques,** AFNOR, Saint-Denis-La Plaine Cedex, 2004; P.30.

ويعرف تسيير المخاطر الزراعية على أنه تشخيص، تقييم، ومعالجة المخاطر الزراعية والتي تؤثر على الإنتاج، التسويق، التمويل والموارد البشرية والعمليات الزراعية المختلفة.

أهم المخاطر الزراعية:

ما تجدر الإشارة إليه هو تنوع المخاطر الزراعية، ودرجة التعرض لها تختلف من قطاع إلى آخر، فطبيعة وكثافة وهيكلة مختلف المخاطر جعلت الزراعة الحالية تختلف بشكل كبير عما كانت عليه سابقا.

كل من Huirne وHardaker يصنف المخاطر الزراعية إلى مجموعتين: الأولى هي مخاطر الأعمال وتضم كل من مخاطر الإنتاج، السوق، البشرية، المخاطر المؤسساتية، أما المجموعة الثانية فتسمى المخاطر المالية والناتج عن مختلفة أساليب تمويل النشاط الزراعي، فاستخدام الأموال المقترضة يعني أنه يجب تسديد الفوائد على القروض قبل احتســـاب أرباح الأموال الخاصة وما يتبع ذلك من أثر للرفع المالي[1]. النشاط الزراعي معرض لمخاطر مركبة تجمع عدد من المخاطر الوحدوية أو الأساسية ذات الطبيعة المختلفة، وإذا كانت هذه المخاطر لا تخص القطاع الزراعي وحده بشكل استثنائي إلا أنها تظهر به بشكل حاد. أهم المخاطر الزراعية تتمثل في ما يلي[2]:

- خطر السعر risque prix (RP) تقلب أسعار بيع المحصول.

[1] - Managing risk in agriculture: **A holistic approach;** OCDE, 2009, P.19.

[2] Anne Chetaille et All, **Gestion des risques agricoles par les petits producteurs**, Agence Française de Développement, Pris, 2011, P.13.

- خطر المردود risque rendement (RR) تقلب الكمية المنتجة.

- خطر النوعية risque qualité (RQ) تقلب نوعية المنتجات

- خطر تكلفة الانتاج risque cout de production (RC) تقلب تكلفة الانتاج.

تجدر الاشارة إلى أن خطر السعر وخطر المردود في بعض الحالات يؤدي حدوث أحدهما إلى تراجع تأثير الآخر، فإذا كان المردود منخفض فإن الأسعار سترتفع وبالتالي تعوض الخسائر الناتجة عن تراجع المردود، وبالعكس إذا كان المردود وفيرا فإن الأسعار ستنخفض. وبالتالي فإن الارتباط السلبي بين خطر السعر وخطر المردود يشكل نوع من "التأمين الطبيعي" للمزارعين. غير أن تعويض أحدهما للآخر بشكل دقيق نادر الحدوث وبالتالي فإن عدم استقرار السعر والمردود يؤدي إلى عدم استقرار الدخل الزراعي.

بالإضافة إلى المخاطر التي تم التطرق لها هناك أنواع أخرى من المخاطر التي يتعرض لها النشاط الزراعي تتمثل في ما يلي:

مخاطر مؤسساتية:

المخاطر المؤسساتية قد تنتج عن السياسات أو القوانين التي تخص الزراعة، هذا النوع من المخاطر قد يترجم من خلال قيود إنتاجية، صحية أو بيئية، والتي لا يمكن للمزارع أن يتوقع حدوثها مسبقا (تقييد استعمال المبيدات)

مخاطر بشرية:

وتتمثل في مرض أو إصابة أو وفاة المستثمر الزراعي أو موظفيه، فالمرض الطويل لأحد الأفراد المهمين في المزرعة قد يؤدي إلى خسائر هامة في الإنتاج أو زيادة كبيرة في التكاليف.

توصيف المخاطر: يمكن أن نصف الخطر من خلال بعدين:

– درجة الارتباط: يعتبر الخطر مستقل (idiosyncratique) عندما لا يصيب في نفس الوقت المتعاملين المعرضين للخطر. وعندما يكون احتمال التعرض للخطر مشترك بين عدد من المتعاملين فإن الخطر يعتبر خطر نظامي (systémique) مثل خطر السعر الذي يصيب كل المزارعين في نفس الوقت.

– كثافة الخطر: يمكن أن نميز الخطر أيضا من خلال عمق الخسائر المنتظرة، فهناك مخاطر تسبب خسائر طفيفة بينما تسبب أخرى نتائج كارثية.

يعتبر الخطر متواضع (sage)عندما تكون الخسائر المنتظرة في حالة وقوعه منخفضة غير أنه يتميز باحتمال وقوع مرتفع.

يعتبر الخطر جسيم (sauvege) عندما تكون الخسائر المنتظرة في حالة وقوعه كبيرة ولكن احتمال وقوع هذه الخسائر منخفض.

الأصناف الأخرى من المخاطر تعتبر غير جوهرية من منظور تسيير المخاطر لأنها لا يمكن أن تعالج: فإذا كان الخطر يتميز بخسائر قليلة واحتمال حدوث ضعيف فهو خطر مهمل ومن غير المجدي الاهتمام به، وإذا كان احتمال الحدوث مرتفعا والخسائر المنتظرة مرتفعة فلا يمكن معالجة هذا النوع من الخطر أصلا.

الجدول **1:** العلاقة بين كثافة واحتمالية وقوع الخطر

	احتمال ضعيف	احتمال كبير
خسائر منتظرة ضعيفة	خطر غير جوهري	خطر متواضع
خسائر منتظرة كبيرة	خطر جسيم	خطر غير جوهري

Source: Anne Chetaille et All, Gestion des risques agricoles par les petits producteurs, Agence Française de Développement, Pris, 2011, P.15.

استراتيجيات تسيير المخاطر

وتتمثل في ما يلي:

1- التحكم في الخسارة: وله اتجاهان: منع الخسارة وتخفيض الخسارة، أي التأثير على أحد بعدي الخطر التكرار أو الخطورة أو عليهما معا، وتقضي هذه الاستراتيجية باتخاذ اجراءات من شأنها تخفيض احتمال وقوع الخسائر لتفادي وقوعها أصلا أو اجراءات تتخذ بعد وقوع الخطر لتقليل الخسائر الناجمة عنه[1].

ومن هذه الاجراءات الاستثمار في تقنيات الانتاج، تشكيل مخزون أمان، وسائل لإطفاء الحريق في حالة نشوبه، وغيرها.

2- الاحتفاظ بالخطر: ويعني الاحتفاظ بجزء أو كل الخسائر الناتجة عن خطر معين، ويمكن أن يستخدم الاحتفاظ في تسيير المخاطرة تحت الشروط التالية[2]:

-لا توجد طريقة أخرى لمعالجة هذا الخطر.

-ألا تكون أسوء خسارة ممكنة كبيرة جدا بحيث لا يمكن تحملها.

-امكانية تقدير شدة الخطر بدقة عالية.

وفي هذا الاطار توجد طريقتان للاحتفاظ بالخطر الزراعي:

---

[1] -جورج رجيدا، ترجمة: محمد توفيق البقيني وابراهيم محمد مهدي، مبادئ ادارة الخطر والتأمين، دار المريخ، الرياض، 2006، ص.90.
[2] نفس المرجع، ص.91.

-من خلال تشكيل احتياطات من الأموال الخاصة (ادخار) ويطلق على هذه الطريقة التأمين الذاتي، والذي يمكن أن يستعمل أيضا كرافعة للحصول على القروض.

- أو من خلال تنويع المخاطر، سواء بتنويع حافظة المنتجات، أو بالتنويع الزمني حيث يلجأ المزارع إلى تمديد فترة بيع منتوجه للحد من خطر السعر، فبدل البيع دفعة واحدة يمكنه البيع على مدى عدة أسابيع، مما يخفض خطر السعر لإجمالي المحصول. من جهة أخرى يمكنه تنويع الأنشطة الزراعية والتي تعد طريقة تقليدية وفعالة للاحتفاظ بالخطر، وينخفض خطر تراجع الدخل لأن مصادره متنوعة.

وهذه الوسائل مجانية باستثناء تكاليف التسيير.

3- تحويل الخطر[1]: وتتمثل هذه الاستراتيجية في تحويل الخطر إلى طرف آخر مقابل دفع أقساط محددة. وهذه الوسائل مكلفة، فالقسط يتكون من قسط صافي يتمثل في قيمة السوق النظرية للخطر، بالإضافة إلى تكاليف التسيير التي يتحملها مشتري الخطر.

يمكن أن يحول الخطر إلى مؤمن، وعقود التأمين تاريخيا تركز على نوع معين من المخاطر التي تصيب الانتاج الزراعي (برد، جليد، نفوق الماشية)، ويركز المؤمن على قانون الأعداد الكبيرة وإعادة التامين ليغطي هو بدوره المخاطر التي يتعرض لها.

[1] - Anne Chetaille et All, OP.CIT, P.20.

يمكن أن يحول الخطر أيضا إلى السوق بواسطة العقود الآجلة أو المشتقات، مثل عقود الخيار أو المستقبليات، غير أن استعمالها يتطلب اندماج كبير في السوق العالمي، كما أن هذه الآليات لتحويل الخطر إلى السوق تعتبر معقدة نسبيا ولا تلائم صغار المزارعين.

من جهة ثالثة يمكن تحويل الخطر إلى القطاع عن طريق ابرام عقود مع مختلف المتعاملين في السوق، أي الزراعة التعاقدية، كأن تتفق شركة للغذائيات مع مزارع على كمية معينة بمواصفات معينة من منتوج ما، مع تحديد السعر مما يحمي المزارع في حالة تراجع الأسعار.

4- شبكات الضمان: الاستراتيجيات العمومية وشبكات الضمان توضع للتعامل مع الأزمات، أي عندما لا تنجح الاستراتيجيات الأخرى في التغطية، وتتدخل السلطات العمومية في الأسواق الزراعية بهدف تحقيق الأمن الغذائي، استمرار الانتاج، تسيير الموارد الطبيعة وغيرها من الأسباب، بالإضافة إلى معالجة الخطر الكارثي (إعصار، زلزال) وهي المخاطر التي لا يمكن أن يواجهها المزارع بمفرده، كما لا يمكن أن يتحملها مؤمن، ولا يمكن تحويلها إلى السوق. وفي هذه الحالة تتدخل السلطات العمومية بإنشاء شبكات الضمان[1].

ومثال ذلك التجربة الكندية حيث عرفت تحت اسم المساعدات في حالة الكوارث المرتبطة بالدخل "Catastrophe liée au Revenu Agricole- ACRA" ،

[1] Ibid.

في 2003 تم تعديله ونشره مع نظام آخر يسمى حساب تعديل الدخل الصافي الزراعي "Compte de Stabilisation du Revenu Net Agricole- CSRN" ليشكلا نظام آخر يسمى البرنامج الكندي لتثبيت الدخل الزراعي "Programme Canadien de Stabilisation de Revenu Agricole- PCSRA" والذي يعرض حماية مدمجة تهدف لتقليل تقلبات الدخل، والحماية من الكوارث من خلال نظام للتعويض عن تراجع الدخل[1]، والجدول الموالي يلخص مختلف استراتيجيات تسيير المخاطر الزراعية حسب شدة الخطر ودرجة الارتباط

الجدول **2:** استراتيجيات تسيير المخاطر الزراعية حسب شدة الخطر ودرجة الارتباط

وسائل التحكم في الخسارة:	
(أساليب الري، استخدام الحبوب المنتقاة،...)	
وسائل معالجة الخطر:	
درجة الارتباط / شدة الخطر	خطر مستقل نظامي / خطر
قوي	استراتيجيات الدولة (شبكات الضمان)
متوسط	استراتيجيات التحويل (التأمين على الحوادث، استعمال الأسوق الآجلة،...)
منخفض	استراتيجيات الاحتفاظ بالخطر (تنويع المحاصيل، الادخار الاحترازي،...)

Source: Cordier J. et Debar J.C. (2004), « Gestion des risques agricoles : la voie nord-américaine. Quels enseignements pour l'Union Européenne », Les Cahiers du Club Déméter, n° 12, p. 70

[1]- www.fadq.gouv.qc.ca, La Financière agricole du Québec, 2007.

استراتيجيات تسيير المخاطر ومستوى التدخل

يمكن تعريف مستويين من التدخل مختلفين بالنسبة لوسائل تسيير المخاطر الزراعية:

الوسائل القبلية (ex ante) تدخل لاستباق تباين الدخل الزراعي

الوسائل البعدية (ex post) تدخل يأتي كرد فعل بعد حدوث تباين في الدخل

على سبيل المثال تنويع المحاصيل أو اكتتاب عقد تأمين هي وسائل تمكن من تقليص خطر تباين الدخل (ex ante) بينما اللجوء إلى الادخار أو شبكات الضمان الاجتماعي يمكن من حل مشكلة تباين الدخل لكن بعد وقوعها فتباين الدخل في هذه الحالة لم يعد خطرا وإنما أصبح واقعا يجب التعامل معه (ex post). ونوضح من خلال الجدول الموالي استراتيجيات تسيير المخاطر الزراعية حسب كونها قبلية أو بعدية.

جدول **3:** ملخص استراتيجيات تسيير المخاطر

الاستراتيجيات	معالجة الخطر			
	Ex ante		Ex post	
تفاصيل الاستراتيجيات	الاحتفاظ بالخطر: – تنويع النشاطات – التنويع المالي –التنويع الزمني تحويل الخطر: – إلى السوق (خيارات) – التأمين – إلى القطاع		الاحتفاظ بالخطر: التأمين الذاتي شبكات الضمان الاجتماعي	

Source: Anne Chetaille et All, Gestion des risques agricoles par les petits producteurs, Agence Française de Développement, Pris, 2011, P.21.

هناك العديد من آليات تسيير المخاطر الزراعية المندرجة ضمن كل استراتيجية ومن بين الآليات المستخدمة في ظل استراتيجية الاحتفاظ بالخطر سنتناول بالدراسة Le warrantage.

سند الرهن(**Le Warrantage** الوارنت) كوسيلة لتسيير مخاطر السعر في الأسواق الزراعية:

الوارنت هو عملية اقراض لعدة أشهر بضمان مخزون المنتجات الزراعية، يمكن للبنك أو هيئات التمويل المصغر بيعه في حالة عدم التسديد[1].

نظام سند الرهن ليس حديث النشأة فقد اثبتت دراسات استخدام هذا النظام في روما القديمة. في أوربا وفي نهاية القرن التاسع عشر ظهرت حاجة المزارعين إلى هذا النظام لمساعدتهم على مواصلة النشاط دون الاضطرار إلى بيع وسائل انتاجهم.

تقليديا يقوم المزارعون بإيداع منتجاتهم في مخزن آمن ويتلقون في مقابلها وصل يسمى سند الرهن (الخزن) أو الوارنت وهذا الأخير يسلم إلى البنك بغرض الحصول على قرض، وهو ما يمكن المزارعين من مواجهة التزاماتهم المالية بعد جني المحصول، ويمكنهم استعادة منتجاتهم بعد تسديد التزاماتهم وفي الفترة التي ترتفع فيها الأسعار.[2] ويتم اللجوء إلى هذه الطريقة لأنه تقليديا ولدى جني المحصول يكون هناك فائض في العرض وبالتالي انخفاض في الأسعار لأن أغلب المزارعين

[1] Louis Bockel et all, Sécurité alimentaire et gestion de risque par les communautés locales, **FAO,** www.fao.org, 2012.

[2] Bruno Vermeylen, Le Warrantage, **Caritas International Belgique**, www.caritas-int.be, 2012

يلجؤون إلى بيعها لتغطية احتياجاتهم من مدخلات (بذور) ضرورية لمواصلة النشاط أو احتياجاتهم الخاصة وهو ما يؤدي إلى فائض في الطلب وبالتالي ارتفاع في الأسعار، أي أن المزارع يبيع منتجاته بسعر منخفض ويشتري المدخلات بسعر مرتفع مما يؤدي إلى تراجع دخل المزارع، ويضعه في حلقة مفرغة.

الشكل **1**: تأثير خطر انخفاض أسعار المنتجات الزراعية

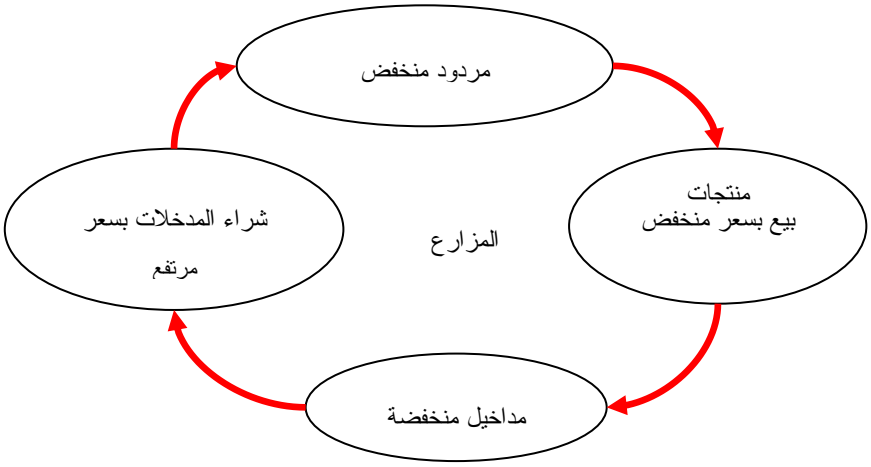

Source: Bruno Vermeylen, Le Warrantage, Caritas International Belgique, www.caritas-int.be, 2012.

كيفية عمل سند الرهن

المخزّن (سواء كان شخص أو شركة) يقترح على المنتجين تخزين منتجاتهم، ويمنحهم في المقابل سند رهن يثبت نوعية وكمية المنتجات المخزنة، وهذا الأخير يمكن أن يقبل من جميع المتعاملين الاقتصاديين وبالتالي يمكن استبداله بمقابل.

وهذا النظام يناسب صغار المزارعين، ويمكن ان يشتغل ببنك واحد يقبل سندات الرهن كضمان ويمنح مقابلها قروض للمنتجين الذين أودعوا منتجاتهم في

المخزن، لتمكينهم من مواصلة النشاط دون الاضطرار إلى بيع محاصيلهم (في الفترة التي تكون فيها الأسعار منخفضة).

وهدف النظام هو تمكين المزارعين الذين ليست لديهم قدرات تخزينية (عدم وجود مخازن، أو ضرورة الحصول على سيولة) من الاستفادة من تغيرات الأسعار التي تكون عادة موسمية، بدل الخضوع لها.

ويتضمن نظام الوارنت عدد من المتعاملين[1]:

-المنتج: ويريد تخزين منتجاته، والحصول على قرض، وبيع انتاجه في الفترة التي ترتفع بها الأسعار.

-المخزّن: يخزن المنتجات بعد أن يقوم بمعالجتها (الغسل، الترتيب،...) ويضمن نوعيتها، ويتمثل دوره في تسجيل دخول وخروج المخزون وتسليم وصل يثبت نوعية، وكمية، وتاريخ،... المنتجات المخزنة.

- مصدر القرض: وهو عبارة عن بنك أو هيئة تمويل مصغر تقبل الضمان المثبت في سند الرهن وتصدر قرض على أساسه.

- المراقب: يتأكد من نوعية المنتجات وتماشيها مع المعايير المتفق عليها، المراقب يجب أن يكون طرف خارجي لضمان مصداقية الرقابة.

- مالك منشئات التخزين: قد يكون هو نفسه المخزّن، او البنك الممول، أو أحد كبار المنتجين. المنشئات يمكن أن يتم بيعها التنازل عنها أو كراؤها لأحد الأطراف الفاعلة في النظام.

- مؤمن المخزّن: قد يلجأ المخزن إلى التأمين لتغطية الأخطار التي يتعرض لها المخزون (سرقة، حريق،...)

[1] Anne Chetaille et All, OP.CIT, P.27.

-هيئة التقييس: وتصدر معايير تمكن من تحسين النوعية المخزنة، وجعل المخزونات متجانسة.

سند الرهن (الوارنت) كآلية لتسيير المخاطر:

الوارنت هو بداية وسيلة لتسيير الخزينة (النقدية)، وهناك العديد من العوامل التي تجعل منه وسيلة لتسيير المخاطر تتمثل في ما يلي[1]:

-القرض يمكن المزارع من القيام بنشاطات تعود عليه بدخل.

-التقييس وتجميع المنتجات في مكان واحد عاملان يساهمان في تسهيل عملية البيع وجلب التجار.

-معدلات السداد المرتفعة تسهل نمو آليات التمويل المصغر الزراعي.

-توفر المنتجات الزراعية في السوق وعلى فترات طويلة من خلال عدم تركيز العرض في فترات الجني فقط.

-تمكن المزارعين من الاستفادة من الارتفاعات الموسمية للأسعار، أو من استقرار الأسعار.

مراحل عمل سند رهن بسيط:

أبسط أشكال الوارنت الموجهة لصغار المزارعين تتم كما يلي: يكون النظام مع بنك أو هيئة تمويل مصغر، ومخزّن، ويتم بفتح المخازن مرتين، لتخزين المنتجات في بداية الموسم، ولإخراجها في فترة ارتفاع الأسعار.

[1] Cécile Beaure d'Augères, Le warrantage ou crédit stockage: **un moyen pour les paysans de mieux valoriser leurs produits et une sécurisation du financement rural, Afdi** (Agriculteurs français et développement international), 2007, P.4.

الشكل **2:** مراحل عمل سند رهن بسيط

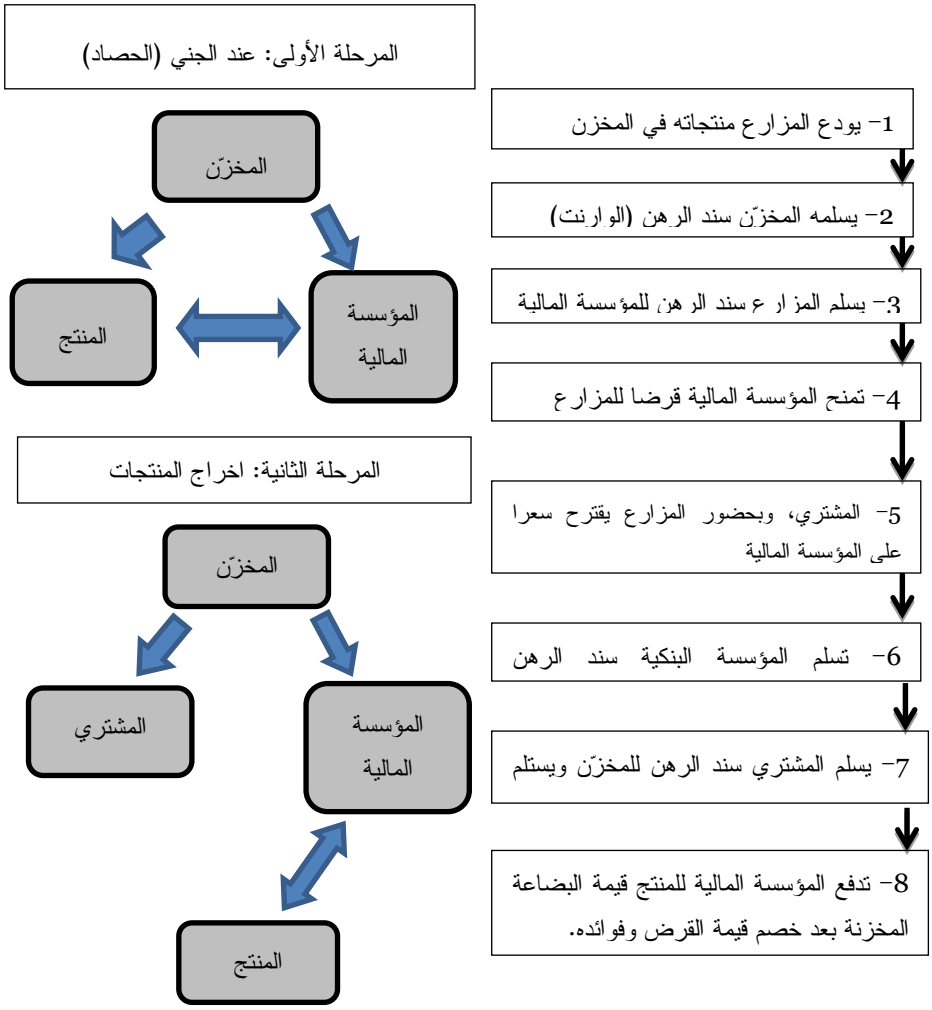

Source: Anne Chetaille et All, Gestion des risques agricoles par les petits producteurs, Agence Française de Développement, Pris, 2011, P.

ويمكننا أن نوضح العائد الذي يمكن أن يتحصل عليه المزارع جراء استخدام هذه الآلية من خلال ميزانيته المالية والتي تبدو كما يلي:

الجدول **4:** الميزانية المالية للمزارع قبل وبعد استخدام سند الرهن

	الحصاد	نهاية الموسم	
بدون تخزين	+بيع المحصول (سعر منخفض)		المجموع 1
اللجوء إلى التخزين	+ القرض – مستلزمات ومصاريف أخرى (أكياس، ...) – تكاليف النقل	+ بيع المحصول (سعر مرتفع) – القرض – فوائد	المجموع 2
			الربح=2–1

Source: Cécile Beaure d'Augères, Le warrantage ou crédit stockage :un moyen pour les paysans de mieux valoriser leurs produits et une sécurisation du financement rural, Afdi (Agriculteurs français et développement international), 2007, P.13.

لكي يكون النظام ذو فائدة يجب أن يكون الربح موجبا، والفرق بين سعر البيع لدى الحصاد وبعد فترة يجب أن يكون كافيا على الأقل لتغطية تكاليف النظام. الفرضية العامة لعمل كل أنظمة الوارنت هي تميز الأسعار بموسمية كبيرة. من جهة أخرى ولكي يضمن البنك حصوله على قيمة القرض والفوائد فإنه لا يمنح المزارع قرضا بالقيمة الاجمالية للمحصول وإنما يمنحه ما بين 60 إلى 75% من قيمته تحسبا لإنخفاض الأسعار.

ميزات وعيوب سند الرهن: يمكننا أن نلخص ميزات وعيوب هذا النظام بالنسبة للمزارعين من خلال الجدول التالي:

الجدول **5:** ميزات وعيوب نظام سند الرهن

المزايا	العيوب
الأمن الغذائي: حيث يمكن للمزارع إعادة شراء محصوله في نهاية الموسم بغرض الاستهلاك الذاتي.	قد يتم التخزين بشكل سيء (سرقة، تلف،...)
توفير سيولة في بداية الموسم: شراء المدخلات	نقل المنتجات إلى المخازن يعتبر تكلفة اضافية على صغار المنتجين.
شفافية الأسعار: يتفاوض المزارعون على سعر البيع ويكونون على علم تام بتغيرات الأسعار.	المضاربة: فقد تتراجع الأسعار في أي لحظة
تجمع المزارعين مما يعادل المفاوضات بين المزارعين والتجار.	يستفيد منه أكثر كبار المزارعين.
أحسن النوعيات وبكميات كبيرة مما يجلب التجار.	لا يوجد تحويل لخطر السعر.

Source: Anne Chetaille et All, Gestion des risques agricoles par les petits producteurs, Agence Française de Développement, Pris, 2011, P.30.

خاتمة

تتنوع المخاطر الزراعية فمنها، ما تشترك به المزارع مع غيرها من المؤسسات الاقتصادية، مثل المخاطر المؤسساتية وتلك التي قد تصيب الأفراد أو الناتجة عن حرائق، ومنها تلك التي تخص الزراعة بشكل خاص مثل الأوبئة التي تصيب المحاصيل أو الحيوانات، ومن بين المخاطر الزراعية التي تؤثر بشكل كبير على دخل المزارع تقلبات الأسعار في الأسواق الزراعية، والتي يمكن معالجتها من

خلال ما يسمى بسند الرهن، والذي يعمل على تمكين المزارع من الحصول على موارد مالية بعد الحصاد دون الاضطرار إلى بيع محصوله في هذه الفترة التي تكون الأسعار بها منخفضة بسبب فائض العرض، وذلك بتخزينه مقابل وصل يمكنه من الحصول على قرض يغطي احتياجاته إلى حين ارتفاع الأسعار.

هذه الطريقة طبقت في عدد من الدول (النيجر، مدغشقر، الهند،...) ورغم أن لها العديد من المزايا إلا أن هناك قيود تحد من فعاليتها كما أنها لا يمكن أن تطبق على كل المنتجات الزراعية فهي تخص فقط تلك التي يمكن تخزينها لفترات طويلة نسبيا.

في الجزائر يبقى تسيير المخاطر مهملا ولا يتم الاعتماد عليه في الرفع من مستوى القطاع الزراعي رغم الخسائر الكبيرة التي يتعرض لها هذا القطاع بسبب المخاطر الزراعية كل سنة، حتى الوسيلة الأقدم لتسيير المخاطر في الجزائر وهي التأمين فإنه يحقق معدل اختراق جد ضعيف، ولا يقوم بالدور المنوط به، أما سند الرهن فهو غير مستخدم أصلا في المجال الزراعي، رغم أنه يمكن المزارعين من تجنب الخسائر الكبيرة في الدخل نتيجة تراجع الأسعار في فترة الجني.

المراجع

1-Adrien Bénard et Anne-Lise Fontan, **La gestion des risques dans l'entreprise,** Edition Eyrolles, Paris, 1994.

2-Sophie Gaultier-Gaillard et Jean-Paul Louisot, **Diagnostic des risques, AFNOR,** Saint-Denis-La Plaine Cedex, 2004.

3-Managing risk in agriculture: **A holistic approach;** OCDE, 2009.

4-Anne Chetaille et All, **Gestion des risques agricoles par les petits producteurs,** Agence Française de Développement, Pris, 2011.

5- رجيدا جورج ، ترجمة: محمد توفيق البقيني وابراهيم محمد مهدي، مبادئ ادارة الخطر والتأمين، دار المريخ، الرياض، 2006.

6- Cécile Beaure d'Augères, Le warrantage ou crédit stockage: **un moyen pour les paysans de mieux valoriser leurs produits et une sécurisation du financement rural,** Afdi (Agriculteurs français et développement international), 2007.

7- www.anaes.fr, Janvier 2003.

8- www.fadq.gouv.qc.ca, La Financière agricole du Québec, 2007

9- Louis Bockel et all, **Sécurité alimentaire et gestion de risque par les communautés locales,** FAO, www.fao.org, 2012

10- Bruno Vermeylen, **Le Warrantage,** Caritas International Belgique, www.caritas-int.be, 2012.